التحليل الاقتصادي لندرة كباش العيد وارتفاع أسعارها بالجزائر: الأسباب، التداعيات، والحلول الاستراتيجية المستدامة

Economic Analysis of the Scarcity of Eid Sheeps and the Rise in Their Prices in Algeria: Causes, Implications, and Sustainable Strategic Solutions

بغدادي بلال [1] ، رولامي عبد الحميد [2]، شقاليل إيمان [3]

[1] جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة (الجزائر)، b.bagdadi@univ-dbkm.dz

[2] جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة (الجزائر)، a.rolami@univ-dbkm.dz

[3] جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة (الجزائر)، imane.chekalil@univ-dbkm.dz

تاريخ الارسال: 2025/04/08 **تاريخ القبول:** 2025/09/20 **تاريخ النشر:** 2025/09/30

ملخص:

نهدف من خلال دراستنا إلى تحليل ظاهرة ندرة كباش العيد وارتفاع أسعارها في الجزائر، من خلال استعراض الأسباب الاقتصادية والاجتماعية الكامنة وراء هذه الظاهرة، ودراسة تداعياتها على الأفراد والاقتصاد الوطني، واقتراح حلول استراتيجية مستدامة لمعالجتها. وقد استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي، معتمدين على بيانات السوق وتقارير رسمية ودراسات سابقة، بالإضافة إلى تحليل العرض والطلب ضمن إطار نظرية التوازن الاقتصادي

قمنا بالتطرق إلى العوامل المؤثرة مثل السياسات الزراعية، تقلبات المناخ، تكاليف الإنتاج، وتأثير الوسطاء على السوق. وتوصلنا من خلال دراستنا إلى أن ارتفاع الأسعار ناتج عن نقص المعروض بسبب ضعف الإنتاج المحلي الناتج عن الجفاف، وزيادة التكاليف اللوجستية، بالإضافة إلى تأثير المضاربة. كما تبين أن هذه الظاهرة تؤدي إلى تفاقم العبء المالي على الأسر، وزيادة التفاوت الاجتماعي.

لذلك ، نقترح تعزيز سياسات دعم الإنتاج ، وتطبيق آليات مراقبة السوق لضمان الاستقرار و تحقيق استدامة اقتصادية.

كلمات مفتاحية: ندرة الأضاحي، تضخم أسعار المواشي، السياسات الزراعية، اختلال العرض والطلب، استراتيجيات السوق المستدامة.

تصنيفات JEL : Q13، E31، Q18، D40، R32 .

Abstract :

Our study aimed to analyze the phenomenon of the scarcity of Eid sheep and the rise in their prices in Algeria by examining the underlying economic and social causes, assessing their implications for individuals and the national economy, and proposing sustainable strategic solutions. We employed a descriptive-analytical approach, relying on market data, official reports, and previous studies, alongside an analysis of supply and demand within the framework of economic equilibrium theory.We evaluated factors such as agricultural policies, climate fluctuations, production costs, and the impact of intermediaries on the market. Our study concluded that the price increase results from limited supply due to weak local production, rising logistical costs, and speculative practices. This phenomenon exacerbates the financial burden on households and increases social inequality

المؤلف المرسل: بغدادي بلال، **الإيميل:** b.bagdadi@univ-dbkm.dz

Keywords: Scarcity of Eid Sheeps ;Livestock Price Inflation ; Agricultural Policies ;Supply and Demand Imbalance ; Sustainable Market Strategies.
JEL Classification Cods : Q13, E31, Q18, D40, R32

المقدمة:

تشهد أسواق الأغنام في الجزائر تحديات متزايدة تتمثل في ندرة الأضاحي وارتفاع أسعارها بشكل لافت، مما يثير تساؤلات حول الأسباب الاقتصادية الكامنة وراء هذه الظاهرة والتداعيات التي تطال مختلف الفئات الاجتماعية. تعد الأضاحي جزءًا لا يتجزأ من الاحتفال بعيد الأضحى المبارك، مما يجعل هذه القضية ذات أبعاد دينية، اجتماعية، واقتصادية. وبينما ترتبط الظاهرة جزئيًا بعوامل موسمية، فإنها تعكس أيضًا مشكلات هيكلية أعمق في قطاع الإنتاج الحيواني. في هذا السياق، يصبح من الضروري استكشاف الحلول المستدامة التي تضمن استقرار الأسواق وتعزيز القدرة الشرائية للأسر، مع الحفاظ على استدامة القطاع الزراعي.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل هذه الظاهرة من منظور اقتصادي شامل، واقتراح استراتيجيات فعالة للتعامل معها بشكل مستدام.

الإشكالية:

تواجه أسواق كباش العيد تحديات اقتصادية متزايدة تتمثل في ندرة المعروض وارتفاع الأسعار، مما يثير تساؤلات حول الأسباب الهيكلية والظرفية لهذه الظاهرة وتداعياتها على القدرة الشرائية للأسر واستقرار الأسواق.

بناءا على ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية :

كيف يمكن فهم وتحليل ظاهرة غلاء كباش العيد وما هي الحلول الاستراتيجية المستدامة لمعالجتها ؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما العوامل الاقتصادية المؤثرة في ندرة كباش العيد وارتفاع أسعارها؟
2. ما التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لهذه الظاهرة على الأسر والأسواق؟
3. ما دور السياسات الحكومية والقطاع الخاص في التخفيف من حدة هذه المشكلة؟
4. ما الحلول الاستراتيجية المستدامة التي يمكن تبنيها لضمان استقرار أسواق كباش العيد؟

فرضيات الدراسة:

1. ترتبط ندرة كباش العيد وارتفاع أسعارها بارتفاع تكاليف الإنتاج، ومحدودية العرض، وزيادة الطلب الموسمي.
2. تؤدي هذه الظاهرة إلى آثار سلبية على القدرة الشرائية للأسر واستقرار الأسواق.
3. يمكن معالجة هذه المشكلة من خلال تحسين كفاءة سلاسل التوريد ودعم الإنتاج المحلي.
4. التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص ضروري لتنفيذ حلول استراتيجية مستدامة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من خلال سعيها لفهم وتحليل إحدى الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر بشكل مباشر على الأسر والمجتمع.و تسلط الدراسة الضوء على الأسباب والتداعيات الاقتصادية للظاهرة، مع التركيز على تقديم حلول عملية مستدامة تسهم في تحقيق استقرار الأسواق وتحسين كفاءة قطاع الإنتاج الحيواني.

أهداف الدراسة:

1. تحليل الأسباب الهيكلية والظرفية لندرة كباش العيد وارتفاع أسعارها.
2. دراسة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لهذه الظاهرة على مختلف الفئات.
3. تقديم حلول استراتيجية مستدامة لضمان استقرار الأسواق وتحسين كفاءة القطاع الزراعي.

تعزيز التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص لضمان استدامة السياسات والإجراءات المتخذة.

1 – تداعيات ندرة كباش العيد وارتفاع الأسعار: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية

تتجاوز تداعيات ندرة كباش العيد وارتفاع أسعارها البعد الاقتصادي لتشمل تأثيرات اجتماعية، بيئية، وحتى سياسية. فعلى الصعيد الاقتصادي، تؤدي هذه الظاهرة إلى ضغوط كبيرة على القدرة الشرائية للأسر، لا سيما في الفئات محدودة الدخل، وتزيد من حالة عدم استقرار الأسواق. أما اجتماعياً، فإنها تخلق حالة من الإحباط لدى الأفراد والمجتمعات، حيث ترتبط الأضاحي بقيم دينية وتقاليد ثقافية. بيئياً، يؤدي نقص الموارد الحيوانية إلى ضغوط إضافية على النظام البيئي وسلاسل الإنتاج. سياسياً، قد تؤدي هذه الظاهرة إلى زيادة المطالب الشعبية بالتدخل الحكومي وتنفيذ سياسات فعالة لضمان استقرار الأسعار وتوفير الأضاحي. هذا المحور يهدف إلى استعراض وتحليل هذه الأبعاد بشكل شامل لتوضيح مدى تعقيد وتأثير هذه الظاهرة.

1 – 1 – تداعيات ندرة كباش العيد وارتفاع الأسعار:

تُعد ندرة كباش العيد وارتفاع أسعارها من الظواهر التي تؤثر سلبًا على الاقتصاد الوطني، خاصة في فترة عيد الأضحى المبارك. تتسبب هذه الظاهرة في زيادة الأعباء المالية على الأسر، حيث يتجاوز متوسط سعر الكبش (المقدر ب 110000دج) بالضعف متوسط الدخل الشهري لرب الأسرة المقدر ب (4.960 دولار بين 1 جويلية 2023 و 30 جوان 2024 أي ما يقارب 57000 دج شهريا) (وزارة المالية بيان، الأحد 30 جوان 2024) مما يؤدي إلى تراجع القدرة الشرائية وتفاقم التضخم.

1 – 1– 1 – التداعيات الاقتصادية:

- **التأثير على التضخم** :ارتفاع أسعار الأضاحي يساهم في زيادة معدل التضخم، مما يؤثر على استقرار الاقتصاد.
- **تراجع الاستهلاك** :ارتفاع الأسعار يدفع الأسر إلى تقليص نفقاتها في مجالات أخرى، مما يؤثر على الطلب الكلي.
- **تأثير على القطاعات المرتبطة** :ارتفاع أسعار الأضاحي يؤثر على قطاعات مثل النقل والتجارة، مما يسبب تراجعًا في النشاط الاقتصادي.

1– 1 – 2 – التداعيات الاجتماعية لندرة كباش العيد وارتفاع الأسعار

تُعتبر أضحية عيد الأضحى جزءًا أساسيًا من التقاليد الاجتماعية في الجزائر، حيث تُعزز الروابط الأسرية وتُعبر عن التكافل الاجتماعي. ومع ارتفاع أسعار الأضاحي بشكل غير مسبوق، يجد العديد من الجزائريين أنفسهم غير قادرين على شراء الأضحية، مما يؤثر سلبًا على الروح الاجتماعية للمجتمع.

تأثيرات على الأسر:

- **القدرة الشرائية** :تجاوز متوسط أسعار الأضاحي لسنة 2024 ال 90,000 دينار جزائري، وهو ما يعادل أكثر من ضعف متوسط الدخل الشهري للأسرة الجزائرية. هذا الارتفاع يجعل من الصعب على العديد من الأسر تلبية هذه التقاليد، مما يؤدي إلى شعور بالحرمان الاجتماعي.

تأثيرات على المجتمع:

- **التكافل الاجتماعي** :تُعتبر الأضحية وسيلة للتكافل بين أفراد المجتمع، حيث يتم توزيع اللحوم على المحتاجين. مع تراجع قدرة الأسر على شراء الأضحية، يقل هذا التبادل الاجتماعي، مما يؤثر على الترابط و الروح الجماعية.

تأثيرات ثقافية:

- **تغيير العادات** :أدى ارتفاع الأسعار إلى عزوف بعض العائلات عن شراء الأضحية، مما يهدد استمرارية بعض العادات المرتبطة بالعيد.تُظهر هذه التأثيرات أن ارتفاع أسعار الأضاحي لا يؤثر فقط على الاقتصاد، بل يمتد إلى النسيج الاجتماعي والثقافي للمجتمع الجزائري.

ارتفاع أسعار كباش العيد يُثقل كاهل الأسر، حيث تجاوزت الأسعار في عام 2024 حاجز 90,000 دينار جزائري، وفقًا لوقوفنا على أغلب العمليات التجارية عبر الاسواق، تمثل الأضاحي رمزًا للتكافل الاجتماعي، ومع ارتفاع الأسعار، تواجه العائلات محدودة الدخل صعوبات في تلبية هذه التقاليد، مما يؤدي إلى تآكل الروابط الاجتماعية. وفقًا لاستطلاع محلي، أعرب 42% من المشاركين عن تخليهم عن شراء الأضاحي هذا العام – 2024 بسبب التكاليف الباهظة.

1 – 1– 3 – التداعيات البيئية:

يزداد الضغط على الموارد الطبيعية نتيجة زيادة الطلب على الأعلاف والمياه. يشير مسحنا لمعظم أماكن الرعي (بحكم تخصصنا في المجال) إلى أن الجفاف الأخير قلل من توافر المراعي بنسبة 50.% مما جعل الفلاحين تحول عوامل الإنتاج إلى نشاط آخر.

1 – 1– 4 – التداعيات السياسية لندرة كباش العيد وارتفاع الأسعار

مع تفاقم الأزمة، تواجه الحكومات مطالب متزايدة للتدخل وتنظيم السوق. أثارت الزيادة الكبيرة في أسعار الأضاحي في الجزائر قبل عيد الأضحى 2024 ردود فعل سياسية واسعة. أرجع الخبراء هذا الارتفاع إلى عوامل متعددة، منها الجفاف الذي أثر على إنتاجية الماشية، وزيادة تكاليف الأعلاف، وتدخل الوسطاء في تحديد الأسعار.

تأثيرات على السياسات الحكومية:

التدخلات التنظيمية :دعت منظمات حماية المستهلك إلى تدخل الحكومة لضبط الأسعار و توفير الأضاحي بأسعار معقولة.

- **استيراد الأضاحي** :نفت وزارة الفلاحة الجزائرية استيراد أضاحي العيد من رومانيا، رغم ارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية، مما يعكس التزام الحكومة بتشجيع الإنتاج المحلي. كما تعتزم استيراد مليون رأس غنم للسنة 2025.

1 – 1– 5 – تأثيرات على الاستقرار الاجتماعي:

- **حملات المقاطعة** :أطلق نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي حملات لمقاطعة أسواق الماشية احتجاجًا على الأسعار المرتفعة، مما يعكس تزايد الاستياء الشعبي.
- **تراجع الاستهلاك** :أظهر استقصاؤنا انخفاضًا بنسبة 42% في استهلاك الأضاحي مقارنة بالسنوات السابقة، مما يؤثر على الاقتصاد المحلي.تُظهر هذه التطورات الحاجة إلى استراتيجيات حكومية فعّالة لضمان استقرار الأسواق وحماية المستهلكين، مع تعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الاستيراد.

1 – 1– 6 – التداعيات النفسية لارتفاع أسعار الأضاحي في الجزائر

أثرت الزيادة الكبيرة في أسعار الأضاحي في الجزائر على الحالة النفسية للمواطنين، حيث تسببت في مشاعر القلق والضغط النفسي. أظهرت استطلاعات رأي أن 82% من الأسر الجزائرية أعربت عن استيائها من الأسعار المرتفعة، مما أدى إلى تراجع الروح المعنوية خلال عيد الأضحى.

2 – تحليل أسباب ارتفاع أسعار كباش العيد :

يشهد سوق الأضاحي في الجزائر، قبيل عيد الأضحى، زيادة ملحوظة في أسعار كباش العيد، وهو ما أصبح يمثل تحديًا للأسر الجزائرية ذات الدخل المحدود. تعد أسباب هذه الزيادة متعددة ومعقدة، حيث تتداخل العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية لتؤثر في هذا الوضع. من العوامل الرئيسية التي تسهم في ارتفاع الأسعار نجد تزايد تكاليف الإنتاج نتيجة لارتفاع أسعار الأعلاف والنقل، بالإضافة إلى تأثيرات الظروف المناخية مثل الجفاف الذي أثر على المراعي وأدى إلى نقص في عدد المواشي. كما تسهم سياسات السوق، مثل دور الوسطاء والمضاربين، في زيادة الأسعار بشكل غير مبرر. في هذا المحور، سيتم تحليل هذه الأسباب بشكل مفصل لفهم العلاقة بين مختلف العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع أسعار الأضاحي وتأثيرها على السوق والمستهلكين.

2 – 1 – الأسباب الاقتصادية لندرة كباش العيد وارتفاع أسعارها

تعد الأسباب الاقتصادية من العوامل الرئيسية التي تساهم في ندرة كباش العيد وارتفاع أسعارها في الجزائر. يشهد السوق المحلي في كل عام تقلبات حادة في أسعار الأضاحي نتيجة لعدة أسباب اقتصادية مترابطة. من أبرز هذه الأسباب هو ارتفاع تكاليف الإنتاج، بما في ذلك زيادة أسعار الأعلاف والنقل، التي تؤثر بشكل مباشر على تكلفة تربية المواشي. كما أن تراجع الإنتاج المحلي نتيجة للعوامل البيئية، مثل الجفاف ونقص المراعي، يزيد من الاعتماد على الاستيراد وبالتالي يرفع الأسعار. بالإضافة إلى ذلك، تلعب المضاربة في السوق دورًا مهمًا في رفع الأسعار، حيث يتدخل الوسطاء لتحقيق أرباح سريعة على حساب المستهلك. في هذا السياق، من الضروري فهم هذه الأسباب الاقتصادية التي تساهم في ارتفاع أسعار كباش العيد لتحليل تداعياتها على الاقتصاد المحلي وتأثيرها على القدرة الشرائية للأسر الجزائرية على المدى المتوسط و البعيد.

2 – 1 – 1 – ارتفاع تكاليف الإنتاج وتأثيرها على سوق الأضاحي في الجزائر يشهد سوق الأضاحي في الجزائر ارتفاعًا ملحوظًا في الأسعار، يعود جزء كبير منه إلى زيادة تكاليف الإنتاج. تُعد الأعلاف من أبرز مكونات تكلفة تربية المواشي، وقد شهدت أسعارها ارتفاعًا نتيجة لزيادة أسعار الحبوب والمواد الأولية. بالإضافة إلى ذلك، تؤثر الظروف المناخية القاسية، مثل الجفاف، على نقص المراعي والموارد الغذائية، مما يزيد من تكاليف الإنتاج ويؤدي إلى ارتفاع أسعار الأضاحي.

يُعتبر التضخم من أبرز المؤشرات الاقتصادية التي تعكس ارتفاعًا عامًا في مستوى الأسعار، مما يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للعملة المحلية. في الجزائر، شهدت معدلات التضخم تقلبات ملحوظة خلال السنوات الأخيرة، متأثرة بعوامل متعددة.

2 – 1 – 2 – تأثير التضخم على الأسعار:

زيادة تكاليف المعيشة :ارتفاع التضخم يؤدي إلى زيادة أسعار السلع والخدمات الأساسية، مما يثقل كاهل الأسر الجزائرية.

- **تأثير على الأجور** :لا يتناسب نمو الأجور دائمًا مع معدل التضخم، مما يؤدي إلى تراجع القدرة الشرائية للمواطنين وفقًا لبيانات البنك الدولي، انخفض معدل التضخم في الجزائر إلى 5.0% في الربع الأول من عام 2024، مقارنة بـ9.3% في عام 2023، بفضل قوة الدينار وانخفاض أسعار المنتجات الزراعية (البنك الدولي، 2024)
- **زيادة تكاليف الإنتاج** :ارتفاع أسعار الأعلاف والنقل يؤثران بشكل مباشر على تكلفة تربية المواشي.
- **العوامل المناخية** :فترات الجفاف تؤدي إلى نقص في المراعي، مما يقلل من إنتاجية الماشية.
- **المضاربة** :تأخير تحديد نقاط البيع وغياب التنظيم يفتح المجال أمام المضاربين لرفع الأسعار.

تشير بحوثنا إلى أن سعر الكبش العادي من السلالات العادية في بعض الولايات قد يتراوح بين 85,000 و150,000 دينار جزائري، مما يعكس زيادة ملحوظة مقارنة بالسنوات السابقة.

جدول رقم (01) : تماشي ارتفاع أسعار الأضاحي مع ارتفاع معدل التضخم الفترة – 2015 – 2024

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
معدل التضخم	2,9 %	% 4,7	% 4,8	% 5,8	% 4,3	% 4,1	% 2,4	% 7,2	% 9,3	% 7,8	% 4,9
سعر الكبش	45000	47000	48000	49000	55000	62000	67000	76000	87000	105000	120000
نسبة تغير سعر الكبش	7,14 %	4,44 %	2,12 %	2,04 %	12,24 %	12,72 %	8,06 %	% 13,43	% 11,84	20,68 %	14,28 %

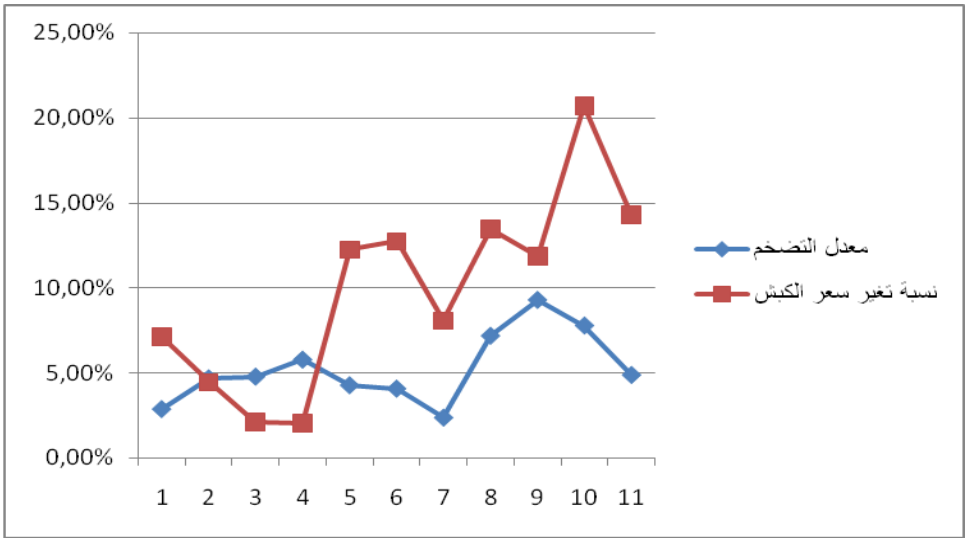
المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معلومات تاريخية (تتبع تغيرات الأسعار و تسجيلها لأكثر من 15 سنة) و تقارير البنك الدولي فيما يخص نسبة التضخم

من خلال الجدول يمكننا رصد العلاقة بين التضخم وأسعار الأضاحي: يتضح من الجدول أن هناك علاقة طردية بين معدل التضخم وارتفاع أسعار الأضاحي خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2024. بشكل عام، كلما ارتفع معدل التضخم، ارتفعت أسعار الأضاحي، لكن بنسبة متباينة حسب الظروف الاقتصادية لكل سنة.

- **2015 إلى 2017** :شهدت هذه الفترة زيادة تدريجية في معدل التضخم من 4.7% في 2015 إلى 5.8% في 2017، ما أدى إلى ارتفاع في أسعار الأضاحي، لكن بنسبة تغير منخفضة (7.14% في 2015 إلى 2.04% في 2017)، مما يعكس استقرارًا نسبيًا في السوق رغم التضخم.
- **2018 إلى 2019** :انخفاض معدل التضخم (4.3% في 2018 و4.1% في 2019) ترافق مع زيادات أكبر في أسعار الأضاحي (12.24% في 2018 و12.72% في 2019). يشير ذلك إلى أن العوامل غير التضخمية، مثل الطلب الموسمي والظروف المناخية، ربما لعبت دورًا بارزًا.
- **2020 إلى 2021** :رغم انخفاض معدل التضخم في 2020 (2.4%)، استمرت أسعار الأضاحي في الارتفاع بنسبة 8.06%.لكن في2021، مع ارتفاع التضخم بشكل كبير إلى7.2%، شهدت أسعار الأضاحي قفزة بنسبة13.43.%
- **2022 إلى 2024** :معدلات التضخم العالية (9.3% في 2022 و7.8% في 2023) انعكست في زيادات ملحوظة بأسعار الأضاحي (11.84% في 2022 و20.68% في 2023). بينما في 2024، رغم تراجع التضخم إلى 4.9%، لا تزال أسعار الأضاحي مرتفعة بنسبة تغير 14.28.%
- على الرغم من وجود ارتباط عام بين التضخم وأسعار الأضاحي، إلا أن نسب التغير في الأسعار تتجاوز أحيانًا معدل التضخم. هذا يشير إلى عوامل إضافية مثل: تأثير العرض والطلب الموسمي.تكاليف الأعلاف والنقل.تقلبات العملة وأسعار الاستيراد.الزيادة التراكمية في أسعار الأضاحي: ارتفعت أسعار الأضاحي من 45,000 دينار في 2014 إلى 120,000 دينار في 2024، بنسبة زيادة إجمالية تقارب .166.67%.
- هذا النمو الكبير يفوق معدل التضخم التراكمي، مما يعكس تضخمًا موضعيًا في قطاع الأضاحي ربما بسبب اختلالات هيكلية أو مضاربات في السوق. **سنة 2023** :كانت الأعلى في نسبة تغير أسعار الأضاحي (20.68%)، مما قد يكون انعكاسًا لأزمات خاصة مثل تراجع الإنتاج أو ارتفاع كبير في تكاليف الأعلاف.
- **سنة 2020** :رغم انخفاض التضخم، استمرت أسعار الأضاحي بالزيادة، مما يشير إلى دور العوامل غير النقدية مثل جائحة كورونا في اضطراب سلسلة التوريد. من خلال تحليل الجدول يمكننا القول بأن :

2. التضخم هو أحد العوامل المؤثرة في أسعار الأضاحي، لكنه ليس العامل الوحيد.
3. الظروف الموسمية والعوامل الخارجية مثل أسعار الأعلاف وسياسات الاستيراد تلعب دورًا رئيسيًا في تحديد الأسعار.
4. وجود فجوة بين معدل التضخم ونسبة التغير في أسعار الأضاحي يستدعي تدخلات حكومية لضبط السوق والحد من المضاربات. فيمكن التوصل إلى ضرورة :تحسين سياسات دعم المربين وتقليل تكاليف الأعلاف.تعزيز آليات مراقبة الأسعار والحد من الاحتكار.تطبيق استراتيجيات مستدامة لضمان استقرار السوق في موسم الأضاحي.

الشكل رقم (01) : منحنى بياني يوضح تطور ارتفاع أسعار الكباش مقابل تطور نسبة التضخم للفترة 2015 – 2024



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول السابق

يشير الرسم إلى انخفاض أسعار الكباش في عامي 2020 و2021 نتيجة تأثر صغار المربين بالجفاف المستمر، مما دفعهم إلى بيع الإناث (النعاج) بأسعار منخفضة للغاية. كما أدى ذلك إلى ذبح أعداد كبيرة من الخروفات لاستخدامها كلحوم بدلاً من الاحتفاظ بها للتكاثر، ما أثر سلباً على دورة الإنتاج.

هذا النقص في الإناث والخروفات، اللتين تعتبران "آلة إنتاج" الأضاحي، تسبب في تراجع أعداد الأغنام القادرة على تلبية الطلب المتزايد في 2021 و2022. بالتالي، برزت فجوة كبيرة بين العرض والطلب، وهو ما أدى إلى الارتفاع الكبير المتوقع في أسعار الأضاحي لعامي 2024 و2025، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النعاج.

استندت هذه التوقعات إلى مراقبة عدد رؤوس الأغنام الموجهة للذبح خلال فترات الجفاف، كما تم دعمها بمقابلات ميدانية مع موظفي المذابح العمومية والجزارين. من خلال تتبع توزيع الثروة الغنمية، لوحظ أن العدد الأكبر من الأغنام مملوك من قبل صغار المربين، الذين يتفوقون عدداً على كبار المربين. وكما تعتمد كبرى الاقتصاديات العالمية على المؤسسات الصغيرة، فإن صغار المربين يساهمون بشكل إيجابي وملحوظ في زيادة العرض والإنتاج المحلي.

من بين الأسباب الرئيسية لتراجع أعداد صغار المربين، بروز ظاهرة السرقات المتكررة والتهديدات المستمرة، مما أدى إلى عزوفهم تدريجياً عن مهنة تربية الأغنام. هذا العزوف أثر سلباً على استغلال الموارد الطبيعية غير المستغلة في المناطق الرعوية، والتي كانت توفر لحوماً محلية ذات جودة عالية وأسعار تنافسية، تسهم في دعم الأسواق المحلية.

يلاحظ من خلال تتبعنا لاسعار الأضاحي خلال فترة الدراسة أن الأسعار ترتفع عام و تستقر العام الموالي مما يؤشر على ارتفاع أسعاره في سنة 2025 لكن ليس بنسبة الإرتفاع في العام 2024 مقارنة بالدورة التي سبقتها إلا بتوفر معطيات جديدة.

2 – 2 – السياسات الحكومية ودورها في التحكم بالعرض والطلب

تُعتبر السياسات الحكومية أداةً أساسيةً في تنظيم وتحقيق التوازن بين العرض والطلب في الأسواق، بما في ذلك سوق الأضاحي في الجزائر. تتضمن هذه السياسات مجموعةً من الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى التأثير على سلوك المنتجين والمستهلكين، وبالتالي التأثير على الأسعار وتوفير السلع والخدمات.

2 – 2 – 1 – أدوات السياسات الحكومية: (عايب، 2010)

- **السياسة النقدية** :يستخدم البنك المركزي أدوات مثل سعر الفائدة وعمليات السوق المفتوحة للتحكم في عرض النقود، مما يؤثر على مستويات الطلب في الاقتصاد.
- **السياسة المالية** تشمل تعديل الضرائب والإنفاق الحكومي للتأثير على الدخل المتاح للمستهلكين وبالتالي على استهلاكهم
- **الدعم الاجتماعي** :تقدم الحكومة برامج دعم تستهدف الفئات ذات الدخل المحدود، مما يزيد من قدرتهم الشرائية ويعزز الطلب على السلع الأساسية.

2 – 2 – 2 – تأثير السياسات الحكومية على سوق الأضاحي :في الجزائر، تلعب السياسات الحكومية دورًا مهمًا في التأثير على سوق الأضاحي. على سبيل المثال، قد تؤدي زيادة الدعم للمزارعين إلى زيادة إنتاج المواشي، مما يزيد من العرض ويؤثر على الأسعار. من جهة أخرى، قد تؤثر السياسات النقدية على تكلفة الإنتاج، وبالتالي على الأسعار النهائية للمستهلكين.

2 – 3 – العوامل البيئية وتأثيرها على ندرة كباش العيد :

تعد العوامل البيئية من بين الأسباب الرئيسية التي تساهم في ندرة كباش العيد وارتفاع أسعارها في الجزائر. تتأثر عملية تربية المواشي بشكل كبير بالظروف المناخية والتغيرات البيئية التي تؤثر على المراعي والمياه اللازمة لتغذية الحيوانات. يعتبر الجفاف ونقص الأمطار من أبرز التحديات البيئية التي تواجه قطاع تربية المواشي في الجزائر، مما يؤدي إلى نقص في العلف الطبيعي وارتفاع تكاليف الإنتاج. بالإضافة إلى ذلك، تؤثر التغيرات المناخية مثل ارتفاع درجات الحرارة بشكل مباشر على صحة المواشي وجودتها. في هذا السياق، سيتم استعراض تأثير هذه العوامل البيئية على قطاع الأضاحي، وكيفية تأثيرها في العرض والطلب على كباش العيد، مما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع الأسعار وندرتها في الأسواق.

2 – 3 – 1 – التغيرات المناخية وأثرها على تربية الماشية :

تُعد التغيرات المناخية من العوامل الرئيسية التي تؤثر سلبًا على تربية الماشية في الجزائر، حيث تؤدي إلى تدهور المراعي ونقص الموارد المائية، مما ينعكس على إنتاجية الثروة الحيوانية.

تأثير التغيرات المناخية على تربية الماشية:

- **نقص المراعي** :أدى تدهور المراعي بسبب التغيرات المناخية إلى تقليص مساحة المراعي إلى أقل من الربع خلال 10 سنوات الأخيرة ، مما أثر سلبًا على كمية و جودة العلف المتاح للماشية .
- **نقص المياه** تسبب التغيرات المناخية في انخفاض كميات المياه المتاحة، مما يؤثر على ري المراعي وتوفير المياه اللازمة للماشية

- **زيادة الأمراض** :تسهم التغيرات المناخية في انتشار الأمراض والطفيليات التي تؤثر على صحة الماشية، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية و معروف أن الأمراض تنتشر وقت الجفاف.

وفقًا لبيانات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، تدهور الغطاء النباتي للمراعي بصفة متفاقمة جراء التأثيرات المناخية، مما أدى إلى تراجع إنتاجية المراعي وتدهور جودة العلف المتاح للماشية .بالإضافة إلى تراجع عدد رؤوس الأغنام خلال ال 10 سنوات الماضية (29 مليون في 2020 و 25 مليون رأس في 2021 مع تسجيل 28 مليون رأس في 2022– 36 مليون رأس خلال 2023 و 31,2 لسنة 2024) (الفلاحة، 2024) تعتبر هذه الإحصائيات تقديرية وغير دقيقة و هي أكثر من الرقم الحقيقي المقدر ب 17 مليون رأس خلال سنة 2024. بالإضافة إلى تراجع عدد رؤوس الأغنام هناك تزايد في الكثافة السكانية و عدد الأسر و العائلات المعنية باستهلاك أضحية العيد. (فقد قدر تزايد عدد السكان في 2024 بنسبة 1.355%) (populationtoday.com، 2024) ليصبح عدد السكان 47097722 نسمة.

2 – 3 – 2 – نقص المياه وتأثيره على إنتاج اللحوم :

يُعتبر نقص المياه من العوامل الرئيسية التي تؤثر سلبًا على إنتاج اللحوم في الجزائر. تُعتمد تربية الماشية بشكل كبير على توفر المياه لري المراعي وتوفير مياه الشرب للحيوانات. أدى تراجع مستويات السدود والمياه الجوفية نتيجة للجفاف المستمر إلى نقص في الموارد المائية، مما أثر على إنتاجية الثروة الحيوانية.

- **تدهور المراعي** :نقص المياه يؤدي إلى تدهور المراعي، مما يقلل من جودة العلف المتاح للماشية ويؤثر على نموها وصحتها.
- **زيادة تكاليف الإنتاج** :يتطلب توفير المياه للحيوانات استثمارات إضافية في البنية التحتية، مما يزيد من تكاليف الإنتاج ويؤثر على أسعار اللحوم.
- **تراجع الإنتاجية** نقص المياه يؤدي إلى انخفاض إنتاج اللحوم، مما يزيد من الاعتماد على الاستيراد لتلبية احتياجات السوق
- ظاهرة التصحر في الجزائر (https://ar.wikipedia.org/wiki، 2023)
- **2 – 3 – 3 – التدهور البيئي وتحدياته في القطاع الزراعي**

يُعَدُّ التدهور البيئي أبرز التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي في الجزائر، حيث يؤثر على إنتاجية الأراضي الزراعية واستدامتها.

2 – 3 – 3 – 1 – أسباب التدهور البيئي في الزراعة:

- **التعرية والتآكل** تُسهم الأنشطة الزراعية غير المستدامة سلبا، مما يؤدي إلى فقدان خصوبتها وتقليل قدرتها على الإنتاج
- **الملوحة** :تسبب الري غير المناسب في تراكم الأملاح في التربة، مما يضر بالمحاصيل الزراعية.
- **التصحر** :تؤدي الممارسات الزراعية غير الملائمة إلى تدهور الأراضي وتحولها إلى أراضٍ غير صالحة للزراعة.

2 – 3 – 3 – 2– تأثير التدهور البيئي على الإنتاج الزراعي:

- **انخفاض الغلة** :تؤدي التربة المتدهورة إلى تقليل إنتاجية المحاصيل الزراعية.
- **زيادة التكاليف** :يتطلب استصلاح الأراضي المتدهورة استثمارات إضافية، مما يزيد من تكاليف الإنتاج.
- **تأثير على الأمن الغذائي** :يؤثر التدهور البيئي على قدرة البلاد على تلبية احتياجاتها الغذائية من الإنتاج المحلي.

2 – 4 – العوامل الاجتماعية والثقافية وتأثيرها على سوق كباش العيد :

تعتبر العوامل الاجتماعية والثقافية من أبرز المؤثرات على سوق كباش العيد في الجزائر. يعد عيد الأضحى مناسبة دينية وثقافية هامة في المجتمع الجزائري، حيث تزداد الطلبات على الأضاحي بشكل كبير. لكن، إلى جانب الاعتبارات الدينية، هناك مجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على قرار الأسر في اختيار الأضحية، مثل القدرة المالية للمستهلكين، التقاليد العائلية، والأعراف الاجتماعية التي تفرض نوعًا معينًا من الأضاحي. كذلك، تعد العوامل الثقافية والتقاليد المجتمعية حول الذبح والتوزيع على الأقارب والجيران مؤثرات قوية تؤدي إلى زيادة الطلب في فترات محددة. في هذا السياق، سيتم استعراض تأثير هذه العوامل على توازن العرض والطلب في السوق، وبالتالي على الأسعار وندرة كباش .

2 – 4 – 1 – الطلب الموسمي وتوقعات الأسعار :

يُعتبر الطلب الموسمي على الأضاحي في الجزائر من أبرز العوامل التي تؤثر على أسعارها قبيل عيد الأضحى. يتميز هذا الطلب بزيادة كبيرة في فترة العيد، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار نتيجة تزايد الإقبال على الشراء.

تأثير الطلب الموسمي على الأسعار:

- **زيادة الأسعار** :مع اقتراب العيد، يرتفع الطلب على الأضاحي، مما يدفع الأسعار إلى الارتفاع. على سبيل المثال، شهدت أسواق المواشي في الجزائر زيادة في أسعار الأضاحي تراوحت بين 15,000 و20,000 دينار جزائري للخروف الواحد مقارنة بالعام الماضي 2023 (متعاملين، 2024)
- **تأثير على القدرة الشرائية** :ارتفاع الأسعار قد يؤثر سلبًا على القدرة الشرائية للمواطنين، مما يجعل الحصول على أضحية العيد تحديًا للبعض.
- **توقعات الأسعار** : نتوقع من خلال تتبعنا للموضوع استمرار ارتفاع أسعار الأضاحي في السنوات القادمة بسبب الجفاف تزايد الطلب الموسمي والعوامل الاقتصادية الأخرى. على سبيل المثال، في عام 2024، تراوحت أسعار الأضاحي بين 85,000 و130,000 دينار جزائري،

2 – 4 – 2 – التقاليد الدينية والثقافية وتأثيرها على استهلاك الكباش

تُعَدُّ التقاليد الدينية والثقافية في الجزائر من العوامل الرئيسية التي تؤثر على استهلاك الأضاحي خلال عيد الأضحى المبارك. يُعتبر ذبح الأضحية من أبرز الطقوس الدينية التي يحرص الجزائريون على إحيائها، حيث يُنظر إليها كوسيلة للتقرب إلى الله والامتثال لأوامره و غالبا ما يمتزج هذا الإعتقاد بخلفية نظرة الجيران أو العائلة و الأقارب و هذا لسب التفاخر أو تجنب الاستصغار أو النضرة المستنقصة ، و في بعض الأحيان يكون أكبر دافع هو ابتهاج الأولاد أو الوالدين. تُحيط هذه المناسبة بهالة من التكرم والاحتفاء، مما يجعلها جزءًا لا يتجزأ من الهوية الثقافية للمجتمع الجزائري. تتجلى هذه التقاليد في عدة ممارسات، منها:

الاجتماع العائلي :تتجمع العائلات في العيد لذبح الأضحية، مما يعزز الروابط الأسرية ويُعزز من روح التضامن الاجتماعي.

- **توزيع اللحوم** :يُعتبر توزيع جزء من لحوم الأضاحي على الفقراء والمحتاجين من أبرز مظاهر التكافل الاجتماعي، مما يعكس القيم الإنسانية والدينية للمجتمع.

- **الاحتفاظ بالجلد** :يُعتبر جلد الأضحية جزءًا من التراث الثقافي، حيث يُستخدم في صناعة منتجات جلدية تقليدية، مما يُسهم في الحفاظ على الحرف اليدوية في مناطق محدودة ومنه تعزيز الاقتصاد المحلي.

تُظهر هذه الممارسات أن التقاليد الدينية والثقافية لا تقتصر على الطقوس الدينية فحسب، بل تمتد لتشمل جوانب اجتماعية واقتصادية تعكس عمق الترابط المجتمعي في الجزائر.

2 – 4 – 3 – التفاوت الاجتماعي والقدرة الشرائية في المجتمع :

يشير التفاوت الاجتماعي إلى الفروق في الدخل، الثروة، والفرص المتاحة بين الأفراد والطبقات الاجتماعية داخل المجتمع. في الجزائر، يتجلى هذا التفاوت في عدة مجالات، منها:

- **الدخل** :يُلاحظ تفاوت كبير في متوسط الأجور بين القطاعات المختلفة. على سبيل المثال، يتجاوز متوسط أجور عمال القطاع العام 70% من متوسط أجور عمال القطاع الخاص، مما يعكس تفاوتًا في الدخل بين هذه القطاعات .
- **القدرة الشرائية** :تأثرت القدرة الشرائية للمواطنين بتقلبات الاقتصاد ضعف سعر الصرف ، ضعف التجارة الخارجية ، التضخم المستورد ، ضعف الجهاز الإنتاجي و ارتفاع التكاليف، كل هذه الأسباب أدت إلى تراجعً ملحوظًا في القدرة الشرائية للسنوات الأخيرة. (كرمة، 2023)
- **التوزيع الجغرافي** :تُظهر الدراسات وجود تفاوت في التنمية بين المناطق الحضرية والريفية. في عام 2015،كانت نحو 719000 شركة مسجلة في الجزائر مع تركيز كبير في المناطق الحضرية، ما أدى إلى تفاوت في فرص العمل والدخل بين المناطق ,هذا التفاوت الاجتماعي يؤثر بشكل مباشر على استهلاك الأضاحي خلال عيد الأضحى، حيث يواجه ذوو الدخل المحدود تحديات في توفير الأضحية، مما يزيد من تعميق الفجوة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الجزائري.

3 – الحلول الاستراتيجية المستدامة لمواجهة الأزمة :

تواجه الجزائر تحديات كبيرة فيما يخص ندرة كباش العيد وارتفاع أسعارها، مما يؤثر بشكل مباشر على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في البلاد. في هذا السياق، تبرز الحاجة إلى حلول استراتيجية مستدامة لمواجهة هذه الأزمة. تتطلب هذه الحلول مقاربة شاملة تشمل الجوانب الاقتصادية، التجارية ، الاجتماعية، والبيئية، لضمان استدامة الإنتاج الحيواني وتوفير الأضاحي بأسعار معقولة. تهدف هذه الحلول إلى تحسين العرض في السوق، تنظيم الأسعار، وتحقيق توازن بين العرض والطلب بما يساهم في تقليل الفجوات الاجتماعية وتعزيز القدرة الشرائية للمواطنين. يشمل هذا المحور تقديم حلول تعتمد على تعزيز الإنتاج المحلي، تحسين السياسات الحكومية، العلاقات الدبلوماسية مع الدول و الشركات من أجل استيراد اللحوم في وقت الندرة و غلاء أسعار اللحوم و الأضاحي و تسهيل عملية التسويق فترة الوفرة و قوة العرض.

3 – 1 – تطوير السياسات الحكومية لتعزيز الإنتاج المحلي

تسعى الحكومة الجزائرية إلى تعزيز الإنتاج المحلي من خلال تنفيذ سياسات استراتيجية تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على الواردات. تتضمن هذه السياسات عدة محاور رئيسية:

تنويع الاقتصاد :تعمل الحكومة على تقليص الاعتماد على قطاع المحروقات من خلال تشجيع القطاعات الأخرى مثل الصناعة، الزراعة، والسياحة. **تحفيز الاستثمار** :تُقدم الحكومة حوافز للمستثمرين المحليين والأجانب، بما في ذلك تسهيلات في الإجراءات الإدارية وتخفيضات ضريبية، بهدف جذب الاستثمارات وتعزيز الإنتاج المحلي.

دعم القطاعات الزراعية والصناعية :تُنفذ برامج لدعم الفلاحين والمزارعين، وتوفير التمويل اللازم لتطوير الإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى تشجيع التصنيع المحلي للمنتجات الزراعية.

تحسين البنية التحتية :تستثمر الحكومة في تطوير البنية التحتية، مثل الطرق والموانئ، لتسهيل حركة السلع وتعزيز التجارة من خلال هذه السياسات، تهدف الجزائر إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتقليل الاعتماد على الواردات، مما يسهم في تعزيز الإنتاج المحلي وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

3 – 2 – التوعية والتثقيف الاجتماعي حول الاستهلاك العقلاني والتضامن الاجتماعي

تُعَدُّ التوعية والتثقيف الاجتماعي حول الاستهلاك العقلاني والتضامن الاجتماعي من الركائز الأساسية لتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر. تسعى هذه المبادرات إلى نشر الوعي بين المواطنين حول أهمية ترشيد استهلاك الموارد والسلع، مما يساهم في تقليل الفاقد والهدر، خاصة في المواد الغذائية الأساسية مثل الخبز. وفقًا لإحصائيات التجارة، يُهدر حوالي 100 طن من الخبز يوميًا في الجزائر، مما يشكل تحديًا بيئيًا واقتصاديًا . بالإضافة إلى ذلك، تُعزز هذه التوعية قيم التضامن الاجتماعي، حيث تشجع على مساعدة الفئات الأكثر احتياجًا وتوزيع الموارد بشكل عادل.

3 – 3 – تصور استراتيجية شاملة لمعالجة ظاهرة ندرة الكباش في الجزائر:

3 – 3 – 1 – المرحلة الأولى: التشخيص والتحليل

تحليل أسباب الندرة:

ضعف الإنتاج المحلي :نتيجة عزوف المربين عن تربية الأغنام أو ضعف الدعم الحكومي الموجه لهذا القطاع.

ارتفاع تكاليف الأعلاف والنقل :مما يرفع من تكلفة الإنتاج ويقلل من قدرة المربين على التوسع في التربية.

زيادة الطلب الموسمي :تزامن الطلب الكبير على الكباش في فترة عيد الأضحى يساهم في الندرة.

احتكار التجار والمضاربة :يقوم بعض التجار بالتحكم في الأسعار، مما يزيد من معاناة المواطنين.

ضعف البنية التحتية للتوزيع :لا توجد شبكات توزيع فعالة تساعد على ضمان وصول الكباش للمناطق المختلفة بشكل عادل.

تقييم الموارد الحالية:

- إجراء دراسة إحصائية دقيقة تشمل تحديد عدد الرؤوس (ذكور، إناث)، السن، النوع، والتوزيع الجغرافي.
- رقمنة الثروة الحيوانية :استخدام شرائح إلكترونية أو أنظمة تتبع حديثة لكل رأس غنم. رغم التكاليف الأولية، يمثل هذا استثمارًا طويل المدى في تتبع الأنماط وتجنب السرقات.
- دراسة عدد المربين وحجم الإنتاج، وتوافر الأعلاف.
- تحديد المناطق الأكثر تضررًا جراء الندرة.

- **مشاركة الأطراف المعنية** :إشراك المربين، التجار، الجمعيات الفلاحية، والخبراء في إيجاد الحلول المناسبة.

3 – 3– 2 – المرحلة الثانية: حلول فورية (قصيرة المدى)

فتح باب الاستيراد المؤقت: إنشاء شباك مصرفي خاص بالأضاحي يتيح الدفع بأقساط، مع قيام البنك بالتعاون مع المستوردين الخواص بإستيراد الأضاحي من دول ذات فائض إنتاج.

- **إعفاء الواردات من الرسوم الجمركية** :لتقليل تكلفة الاستيراد وتسهيل وصول الكباش إلى السوق.
- تسهيل عمليات التسويق للأغنام نحو أسواق دول الخليج مثل قطر والإمارات والسعودية.

توفير الأعلاف بأسعار مدعمة: إصدار قرارات فورية لدعم الأعلاف للحد من تأثير ارتفاع الأسعار.

إنشاء مراكز توزيع خاصة بالأعلاف في المناطق الريفية لضمان وصولها للمربين بأسعار مناسبة.

تنظيم الأسواق:

- إنشاء أسواق رسمية تحت إشراف حكومي لضمان الشفافية والعدالة في تسعير الكباش.
- تحديد سقف للأسعار بناءً على تكلفة الإنتاج وهامش ربح عادل أو بالإمكان تحديد سعر الكبش وفقا لوزنه حيا وليس وفق قانون العرض و الطلب.
- مطالبة الموالين المستفيدين من الأعلاف المدعمة بالإعلان عن عدد الأضاحي المعدة لموسم العيد مع تشديد الرقابة الدورية في أماكن التربية أو الرعي على غرار مراقبة منتجات فلاحية أخرى لا تقل أهمية و حساسية كالبطاطا ، الشعير.

تشديد الرقابة على الأسواق:

- مكافحة الاحتكار والمضاربة من خلال فرق تفتيش خاصة. – فرض غرامات وعقوبات صارمة على المخالفين.

إطلاق مراكز بيع متنقلة:

- تجهيز شاحنات لنقل الكباش إلى المناطق ذات الطلب المرتفع لضمان توفيرها في الأوقات المناسبة.

3 – 3 – 3 – المرحلة الثالثة: حلول متوسطة المدى

تحفيز المربين المحليين:

- إشراك المؤسسات الصناعية والمصانع الغذائية في دعم إنتاج الأغنام.
- على الجهات المعنية اعتماد القاعدة التالية :

في سنوات الجفاف، يعاني صغار مربي الأغنام بشدة، حيث تعتمد أنشطتهم بشكل كبير على الرعي في مناطق الكلأ الطبيعي الذي يعتمد بدوره على الأمطار الموسمية. هذا الاعتماد يجعلهم الأكثر تأثراً بشح الموارد الطبيعية في مثل هذه الظروف. في المقابل، يعتمد كبار المربين بدرجة أكبر على الأعلاف الصناعية، ونسبة من التبن، بالإضافة إلى السيلاج، مما يمنحهم قدرة أكبر على الصمود أمام التحديات المناخية.

نتيجة لذلك، يجد صغار المربين أنفسهم مضطرين للخروج من سوق تربية الأغنام والبحث عن مصادر دخل بديلة، غالباً بالتحول إلى أعمال حرة أو وظائف أخرى. وتظهر الآثار السلبية لهذه الظاهرة بوضوح بعد عامين تقريباً من الجفاف، حيث يبدأ النقص الحاد في أعداد رؤوس الأغنام بالظهور في السوق، ما يؤدي إلى استمرار ندرة المعروض لعدة أعوام لاحقة. ولا تُستعاد التوازنات في

السوق إلا بعد حلول عام ممطر يعيد الأمل، ويشجع العديد من الأفراد على العودة إلى تربية الأغنام، مع حرصهم على عدم ذبحها أو بيعها للقصابين بهدف تعويض الخسائر وإعادة بناء القطعان

ولحل هذه المشكلة، يمكن التفكير في تدابير استباقية تشمل دعم صغار المربين من خلال توفير الأعلاف بأسعار مدعومة، وإنشاء صناديق خاصة لمساعدتهم على تجاوز سنوات الجفاف. كما يمكن تحفيزهم على استخدام تقنيات حديثة لتخزين الكلأ وإدارة الموارد بشكل أكثر كفاءة. من جهة أخرى، قد يكون من المفيد تطوير استراتيجيات لتشجيع التربية المستدامة للأغنام حتى في ظل الظروف الصعبة، مما يسهم في استقرار السوق وتقليل تداعيات تقلبات المناخ على القطاع.

- تقديم قروض ميسرة لدعم المربين المحليين وتوسيع نطاق الإنتاج.
- السماح للموظفين في القطاعين العام والخاص بالإزدواج الوظيفي في مجال تربية الأغنام.
- إنشاء صناديق تأمين ضد المخاطر الطبيعية والاقتصادية للمربين لضمان استمرارية الإنتاج.

تطوير التعاونيات الفلاحية:

- تنظيم المربين في تعاونيات لتقليل التكاليف وتحسين الإنتاج.
- توفير الدعم الفني والإداري لهذه التعاونيات.

تحسين سلالات الأغنام:

- الاستثمار في برامج تحسين السلالات المحلية لزيادة الإنتاجية وتحقيق كم و تنوع في الإنتاج.
- دعم المربين الذين يتبعون هذه التقنيات الحديثة.

تطوير نظم التوزيع:

- تحسين البنية التحتية لنقل الكباش من المزارع إلى الأسواق خاصة مع توسيع الإنتاج بالجنوب.
- إنشاء مراكز تخزين مجهزة لضمان توفر الكباش طوال العام.

الشراكة بين القطاعين العام و الخاص :

تكمن أهمية الشراكة بين القطاع العام و الخاص في مجال تطوير و تثمين الثروة الحيوانية في (بن حمادي سعاد – بن عبد الفتاح دحمان، 2024)

- تعمل الشراكة على تخفيض نسبة الأعباء التمويلية
- تساهم في توفير مناصب شغل أكبر في القطاع
- تحسين جودة الخدمات و خاصة الخدمات الصحية
- تساهم الشراكة في نقل التكنولوجيا و المعرفة إلى قطاع تربية الأغنام

3 – 3 – 4 – المرحلة الرابعة: حلول طويلة المدى

إطلاق برنامج وطني لتربية الأغنام:

- وضع خطة استراتيجية لزيادة الإنتاج المحلي بنسبة محددة خلال 5-10 سنوات بداية باستهداف توفير المساحات المسقية.
- توسيع الأراضي المخصصة لتربية الأغنام، دعم استصلاح المزيد من الأراضي، وحفر آبار للمياه.

دعم زراعة الأعلاف محليًا:

- تشجيع المزارعين على زراعة الأعلاف من خلال تقديم حوافز مالية وتسهيلات تسويقية.
- تخصيص أراضٍ حكومية لزراعة الأعلاف باستخدام أساليب حديثة.
- بناء سدود جديدة وإنشاء محطات لتحلية مياه البحر لتوفير المياه في المناطق الجافة.

تخطيط الطلب المسبق:

- إنشاء قاعدة بيانات وطنية لتقدير الطلب السنوي على الكباش أو (تطبيق على أجهزة الهواتف).
- وضع خطط إنتاج مسبقة لضمان تغطية الطلب في فترات الذروة.

تعزيز البحث العلمي:

- تمويل الدراسات المتعلقة بتحسين إنتاجية الأغنام وتقليل التكاليف.
- تطوير تقنيات جديدة في تغذية الأغنام وإدارة المزارع لتحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة.

3 – 3 – 5– المرحلة الخامسة: التواصل والإشراف

حملة إعلامية شاملة:

- توعية المواطنين بأسباب الندرة والإجراءات الحكومية المتخذة لحل المشكلة.
- استغلال منابر المساجد ووسائل التواصل الاجتماعي لضبط الطلب بما يتماشى مع قدرة العرض في موسم العيد.
- تشجيع المبادرات المجتمعية مثل الأضاحي التشاركية أو التبرعات الجماعية.

إنشاء لجنة وطنية للأزمات:

- تشكيل لجنة تضم خبراء، مربين، ومسؤولين حكوميين لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية.
- رفع تقارير دورية للحكومة لتقييم الأداء وإجراء التعديلات اللازمة.

إعلان الشفافية:

- نشر تقارير واضحة حول الأسعار، الكميات المتوفرة، والمبادرات الحكومية لتعزيز الثقة الشعبية.

3 – 3 – 6 – النتائج المتوقعة:

ضمان توفر الكباش بأسعار عادلة خلال المواسم المقبلة.

تعزيز استدامة قطاع تربية الأغنام، مما يسهم في تحسين الأمن الغذائي.

تشجيع المربين المحليين على التوسع في الإنتاج من خلال دعم الحكومة.

تعزيز دور القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني، مما يسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي.

1. تحسين العلاقات التجارية مع دول الخليج، مما يعزز الاقتصاد الوطني من خلال تصدير المنتجات الحيوانية.

رضا شعبي نتيجة الإجراءات الفعالة التي تضمن تلبية احتياجات المواطنين بأسعار معقولة.

من خلال هذه الجهود، يمكن تحقيق توازن بين الاستهلاك المسؤول والمشاركة المجتمعية الفعّالة، مما يدعم التنمية المستدامة ويعزز من قدرة المجتمع على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

الخلاصة :

إن أزمة ندرة كباش العيد وارتفاع أسعارها ليست مجرد تحديات اقتصادية عابرة، بل هي قضايا متعددة الأبعاد تشمل الجوانب الاجتماعية، البيئية، والثقافية، وتتطلب استجابة شاملة ومبتكرة. تعود أسباب هذه الأزمة إلى عوامل اقتصادية مثل ارتفاع تكاليف الإنتاج، والتضخم، والاضطرابات في سلاسل الإمداد، إضافة إلى التأثيرات البيئية المتمثلة في التغيرات المناخية، شح الموارد المائية، وتدهور المراعي الطبيعية. كما تؤثر العوامل الاجتماعية والثقافية على زيادة الطلب الموسمي على الأضاحي، مما يفاقم من المشكلة. ولمواجهة هذه التحديات، تم اقتراح مجموعة من الحلول الاستراتيجية المستدامة. تتضمن تعزيز الإنتاج المحلي من خلال توفير الدعم لصغار المربين، وتشجيع استخدام تقنيات زراعية مبتكرة لتحسين كفاءة الإنتاج. كما يجب تطوير السياسات الحكومية لدعم القطاع الزراعي، بما في ذلك تقديم تسهيلات مالية وضريبية للمربين، وإنشاء صناديق طوارئ لمواجهة الكوارث الطبيعية.

علاوة على ذلك، يُعد تطبيق استراتيجيات التنمية المستدامة في تربية الماشية أمراً ضرورياً، مثل تحسين إدارة الموارد الطبيعية وتطوير تقنيات الأعلاف البديلة. ولا يقل أهمية عن ذلك نشر التوعية الاجتماعية لتعزيز الاستهلاك الرشيد والتشجيع على التضامن الاجتماعي من خلال مبادرات مجتمعية لدعم الفئات الأقل حظاً.

إن نجاح معالجة هذه الأزمة يعتمد على تضافر الجهود بين الحكومة، القطاع الخاص، والمجتمع المدني. ويجب أن تركز هذه الجهود على تحقيق توازن مستدام بين العرض والطلب، حماية القدرة الشرائية للمواطنين، وضمان الأمن الغذائي مع الحفاظ على استدامة الموارد البيئية للبلاد. ويبقى الهدف الأسمى هو بناء نظام متكامل يحقق استدامة اقتصادية واجتماعية وبيئية للمستقبل.

نتائج الدراسة :

توصلنا من خلال دراستنا إلى ما يلي :

1. يتزايد الطلب الموسمي على كباش العيد في الجزائر: يزداد الطلب على كباش العيد بشكل ملحوظ خلال فترة العيد بسبب الأهمية الدينية والثقافية المرتبطة بهذه المناسبة. يؤدي هذا الارتفاع الموسمي في الطلب إلى زيادات حادة في الأسعار، حيث يتنافس المستهلكون للحصول على الأضاحي في وقت قصير. يمكن التخفيف من هذه الظاهرة عبر تعزيز التربية المسبقة للماشية وتحسين إدارة السوق الموسمي.
2. ارتفاع تكاليف الإنتاج كعامل رئيسي: تشمل تكاليف الإنتاج الأعلاف، المياه، والرعاية البيطرية، والتي شهدت ارتفاعات كبيرة، مما أثر مباشرة على أسعار كباش العيد. إضافة إلى ذلك، يزيد غياب تقنيات الإنتاج الحديثة من الكفاءة المنخفضة للمربين. تحسين الوصول إلى التقنيات الزراعية ودعم إنتاج الأعلاف المحلية يمكن أن يقلل من هذه التكاليف.
3. التأثير الاقتصادي للتضخم على الأسعار: يؤدي التضخم الاقتصادي إلى زيادات عامة في الأسعار، مما يجعل أسعار اللحوم، وخاصة كباش العيد، بعيدة عن متناول العديد من العائلات. تتطلب معالجة هذا الأمر سياسات نقدية وضريبية تقلل من تأثير التضخم على القدرة الشرائية.

4 العوامل البيئية وتأثيرها السلبي: يؤدي نقص المياه والتغيرات المناخية إلى تقليل إنتاج اللحوم عبر تقليل توافر المراعي الطبيعية وزيادة الاعتماد على الأعلاف المكلفة. الاستثمار في مشاريع الري المستدامة وإعادة تأهيل المراعي يمكن أن يساهم في تحسين الإنتاج.

5 التدهور البيئي وانخفاض مستوى المراعي: يساهم تدهور البيئة الطبيعية وفقدان المراعي في نقص الأعلاف، مما يرفع من تكلفة تربية الماشية. يمكن مواجهة هذه المشكلة عبر إعادة تأهيل المراعي وتعزيز سياسات الحفاظ على البيئة.

6 التفاوت الاجتماعي وتأثيره على القدرة الشرائية: يلعب التفاوت الاجتماعي دوراً مهماً في تحديد من يستطيع شراء كباش العيد، حيث تجد العديد من الأسر محدودة الدخل صعوبة في تلبية هذا التقليد. يمكن للمبادرات التضامنية والبرامج الحكومية أن تسهم في تخفيف العبء عن هذه الفئات.

7 أهمية التقاليد الثقافية والدينية: تلعب التقاليد الجزائرية دوراً محورياً في تعزيز الطلب على كبش العيد. تعزيز الوعي ببدائل أكثر استدامة، مثل تشجيع أشكال أخرى من التضامن الاجتماعي، قد يساعد في تقليل الضغط على السوق.

8 الفجوة بين العرض والطلب في سوق الأضاحي: تؤدي الفجوة الكبيرة بين العرض والطلب إلى زيادات غير مبررة في الأسعار. تحسين إدارة السوق وتوفير بدائل للأضاحي التقليدية يمكن أن يساعد في تقليل هذه الفجوة.

9 أهمية استراتيجيات التنمية المستدامة: يساهم تطبيق استراتيجيات التنمية المستدامة، مثل تحسين استخدام الموارد وزيادة الكفاءة في الإنتاج، في تعزيز الاستدامة في قطاع تربية الماشية.

10 دور البنية التحتية الزراعية: يؤدي تحسين البنية التحتية، مثل إنشاء مراكز متخصصة لتربية الماشية وتوفير خدمات بيطرية متقدمة، إلى دعم استدامة القطاع وزيادة الإنتاج.

11 التوعية الاجتماعية بالاستهلاك العقلاني: تساهم حملات التوعية حول الاستهلاك الرشيد والتقليل من الهدر في تحقيق توازن أفضل بين الطلب والعرض، إضافة إلى تعزيز قيم التضامن والمسؤولية المجتمعية.

12 التغيرات المناخية وتأثيرها الإقليمي: كان للتغيرات المناخية أثر متفاوت على إنتاج اللحوم، حيث عانت بعض المناطق أكثر من غيرها. توجيه الدعم الفني والمالي لهذه المناطق يمكن أن يحد من تأثير هذه التغيرات.

13 الاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية: ساهم الاستنزاف المفرط للموارد الطبيعية، مثل المياه والتربة، في تدهور القطاع الزراعي. تبني استراتيجيات زراعية مستدامة وتشجيع الممارسات البيئية المسؤولة يمكن أن يعكس هذا الاتجاه.

17. تنامي دور التجارة غير المنظمة: يساهم وجود الوسطاء غير المنظمين في السوق في ارتفاع الأسعار، مما يضر بالمستهلك والمربي على حد سواء. تنظيم السوق وتحسين آليات التسعير يمكن أن يساعد في القضاء على هذه الظاهرة.

18. تشجيع المربين الجدد: تشجيع الشباب على الانخراط في تربية الماشية من خلال تقديم حوافز ودعم تقني يمكن أن يعزز العرض ويقلل من تأثير الأزمات المستقبلية.

19. أهمية البيانات والإحصاءات: يعد غياب البيانات الدقيقة حول الطلب والعرض عقبة أمام تطوير سياسات فعّالة. بناء أنظمة معلوماتية متقدمة لتحليل السوق يمكن أن يساعد في إدارة الأزمات بشكل أفضل.

التوصيات:

1. تعزيز الدعم الحكومي للمربين المحليين: يتعين على الحكومات تقديم حوافز مالية وتسهيلات ضريبية للمربين المحليين، بالإضافة إلى توفير دعم تقني ولوجستي لتحسين الإنتاج المحلي وتلبية الطلب المتزايد على الأضاحي خلال موسم العيد.
2. تطوير برامج توعية حول الاستهلاك العقلاني: يجب إطلاق حملات إعلامية وبرامج تعليمية تهدف إلى تعزيز ثقافة الاستهلاك المسؤول وتقليل الهدر، مع تسليط الضوء على أهمية التضامن الاجتماعي ودوره في تحسين استدامة الموارد.
3. تشجيع الاستثمار في البنية التحتية الزراعية: ينبغي التركيز على بناء مرافق حديثة لتربية الماشية، مثل مراكز التغذية المتخصصة، والمزارع المتكاملة، بالإضافة إلى تحسين أنظمة التخزين والتوزيع لرفع كفاءة الإنتاج.
4. تحسين السياسات الزراعية: من الضروري تعديل السياسات الزراعية لضمان مرونة القطاع الزراعي واستجابته السريعة للطلب الموسمي. يتضمن ذلك مراجعة قوانين الدعم وتوفير تمويل مستدام لصغار المربين.
5. تطبيق تقنيات الري الحديثة: ينبغي التوسع في استخدام تقنيات الري بالتنقيط والري الذكي لتحسين كفاءة استهلاك المياه وضمان استدامة إنتاج الماشية في ظل التحديات المناخية.
6. تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص: يتطلب تحسين الإنتاج الزراعي شراكات فعّالة بين القطاعين العام والخاص، تشمل الاستثمار في البحوث الزراعية، تطوير سلاسل الإمداد، وإنشاء مراكز إنتاجية متقدمة.
7. تشجيع البحث العلمي لتطوير سلالات أكثر إنتاجية: يتعين دعم الجامعات ومراكز البحوث لإجراء دراسات تستهدف تطوير سلالات ماشية قادرة على التكاثر السريع مما يزيد من استدامة الإنتاج.
8. تحسين الشروط البيئية للمراعي: ينبغي تنفيذ برامج لإعادة تأهيل المراعي المتدهورة، وتشجيع الممارسات الزراعية التي تحافظ على التوازن البيئي وتقلل من التأثيرات السلبية على الإنتاج. مع محاربة ظاهرة سرقة المواشي.
9. تشديد الرقابة على أسواق الأضاحي: يجب فرض رقابة صارمة على أسواق بيع الأضاحي لضمان الشفافية ومكافحة المضاربة والاستغلال، مع وضع آليات لتحديد أسعار عادلة تراعي ظروف المربين والمستهلكين.
10. تقديم دعم مالي مباشر للفلاحين: يتعين تخصيص برامج تمويلية للفلاحين والمربين لتخفيف الأعباء المالية وتحسين قدرتهم على تلبية الطلب المتزايد، مع تقديم قروض ميسرة للمنتجين الصغار.
11. إنشاء برامج لدعم الفئات الضعيفة: يجب إطلاق مبادرات تضامنية لتوفير الأضاحي للفئات الاجتماعية الضعيفة، مما يعزز العدالة الاجتماعية ويخفف من الضغوط الاقتصادية خلال موسم العيد.
12. تشجيع التخزين المحلي للأعلاف: ينبغي بناء مرافق تخزين حديثة للأعلاف لضمان توافرها بأسعار معقولة في الأوقات الحرجة، مما يدعم استقرار الإنتاج.
13. وضع سياسات لتقليل الهدر الغذائي: ينبغي وضع خطط لتقليل الفاقد والهدر في الغذاء، خاصة خلال مواسم العيد، من خلال تعزيز إعادة التوزيع وتحفيز المجتمع على التبرع بالفائض.
14. تطبيق برامج تدريبية للمزارعين: يتعين تنظيم دورات تدريبية للمزارعين لتعريفهم بأحدث التقنيات الزراعية التي تساعد في تحسين الإنتاجية وتقليل التكاليف، مثل أنظمة التربية المكثفة.

15. التوسع في استخدام الطاقة المتجددة: تشجيع استخدام تقنيات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في المزارع يساعد في تقليل تكاليف الإنتاج وتحسين استدامة القطاع.
16. تحفيز القطاع الخاص للاستثمار: يجب تقديم حوافز للقطاع الخاص لإنشاء مراكز بيع حديثة للحوم والأضاحي، تضمن وصول المنتجات بأسعار عادلة وتحافظ على الجودة.
17. تعزيز دور الجمعيات التعاونية: ينبغي تمكين الجمعيات التعاونية لتكون شريكاً فعالاً في تنظيم السوق، وضمان استقرار الأسعار، وحماية حقوق المربين والمستهلكين.
18. تطوير تشريعات بيئية مستدامة: ينبغي وضع قوانين تنظم العلاقة بين الإنتاج الزراعي والحفاظ على الموارد الطبيعية، وتشجع الممارسات المستدامة التي تحمي التربة والمياه.
19. تحسين شبكات النقل: ينبغي تحسين شبكات النقل البري لتسهيل عملية توزيع المنتجات الزراعية وزيادة وصولها إلى الأسواق المحلية والإقليمية بسرعة وكفاءة.
20. دعم برامج التضامن الاجتماعي: تعزيز برامج التضامن الاجتماعي التي تشمل توزيع الأضاحي والدعم المادي للأسر المحتاجة يعزز التماسك الاجتماعي، خاصة خلال موسم العيد.
21. إطلاق منصات إلكترونية لتنظيم السوق: تصميم تطبيقات ومنصات رقمية تربط المربين بالمستهلكين مباشرة يساهم في تقليل التكاليف والحد من استغلال الوسطاء.
22. تحفيز استثمار الشباب في القطاع الزراعي: تشجيع الشباب على الاستثمار في مشاريع تربية الماشية عبر تقديم قروض ميسرة وبرامج تدريبية متخصصة يساهم في تجديد القطاع.
23. إنشاء مراكز بحثية إقليمية: إنشاء مراكز بحثية في المناطق الريفية لدراسة التحديات المحلية وتطوير حلول مبتكرة للإنتاج .
24. إدخال التأمين الزراعي: تقديم خدمات تأمين زراعي للمربين يحميهم من مخاطر الجفاف أو الكوارث الطبيعية، مما يشجعهم على الاستمرار في الإنتاج.
25. التوسع في الزراعة المتكاملة: تشجيع نماذج الزراعة المتكاملة التي تجمع بين تربية الماشية وزراعة الأعلاف يعزز الإنتاجية ويقلل من الاعتماد على الموارد الخارجية.

الهوامش والمراجع:

1 – وليد عبد الحميد عايب. (2010). الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي – صفحة 76. الجزائر: دار المنهل للنشر و التوزيع.

2 – محمد عادل قصري –كمال كرمة. (2023). القدرة الشرائية في الجزائر – أسباب التراجع و إجراءات المعالجة – دراسة تحليلية. مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية ، 238.

3– بن حمادي سعاد – بن عبد الفتاح دحمان ، الشراكة بين القطاعين العام و الخاص كآلية لتحقيق الأمن المائي في الجزائر – ولاية أدرار نموذجا ، مجلة التكامل الإقتصادي ، ص 254 – 255 الرابط https://asjp.cerist.dz/en/article/251005

4 – المتعاملين في سوق المواشي – باعة و متعاملين. (07 06, 2024). تغير الأسعار. (بلال بغدادي، المحاور)

5 – وزارة الفلاحة. (10 2, 2024). interieur.gov.dz. تاريخ الاسترداد 14 12, 2024، من interieur.gov.dz:

6 – البنك الدولي. (28 11, 2024). مؤشرات التنمية العالمية الجزائر. تاريخ الاسترداد 17 11, 2024، من البنك الدولي: https://data.albankaldawli.org/country/algeria

7 – وزارة المالية بيان. (الأحد 30 جوان 2024). بيان. الجزائر: وزارة المالية.

wilaya=17&https://interieur.gov.dz/Monographie/ar/article_detail.php?lien=942

https://ar.wikipedia.org/wiki .(2023 ,12 19) .https://ar.wikipedia.org/wiki. تاريخ الاسترداد 19 12, 2024، من https://ar.wikipedia.org/wiki: https://ar.wikipedia.org/wiki

populationtoday.com .(2024 ,10 11) .populationtoday.com. تاريخ الاسترداد 14 12, 2024، من populationtoday.com: https://populationtoday.com/ar/dz-algeria/#google_vignette